

تحقيق

رضوان عقيل

وزارة المال أسيرة لعبة المداورة
ومسلسل العقوبات الأميركية والفيتوات

أخذت حقيبة المال مساحة كبيرة من الاخذ والرد بين الافرقاء وسط وضع فيتوات متبادلة في ما بينهم، الامر الذي أحر ولدادة الحكومة. جرى التسلح بالمداورة في الحقائق على ان تشمل الجميع من دون استثناء، في وقت تتمسك حركة امل وحزب الله بحصولهما على هذه الحقيبة لتسند الى شخصية من طائفتهم

انقسمت الاراء في مقاربة تأليف حكومة الرئيس مصطفى اديب بين مؤيد ومعارض بشدة، على الرغم من ضغوط المبادرة الفرنسية التي تولاهها الرئيس ايمانويل ماكرون في توقيت سياسي ساخن، حيث تواصل وزارة الخزانة الاميركية اطلاق دفعات من العقوبات ضد عدد من الشخصيات السياسية ورجال اعمال، الامر الذي زاد مشهد تأليف الحكومة تعقيدا، فيما البلد ينوء تحت سيل من الضغوط المالية والاقتصادية.

لم يكن تأليف الحكومات قبل الطائف يتم على هذا الشكل، ولم يجر انذاك تصنيف الحقائق على غرار ما حصل بعد اطلاق الوثيقة الدستورية. وقد زاد السباق على الحقائق الدسمة اكثر بعد عام 2005 للفوز بها بعدما جرى تصنيفها الى ثلاث فئات: الاولى ذهبية تسمى سيادية المال

والدفاع والداخلية والخارجية. الثانية فضية خدماتية من النوع المغربي كالطاقة والاتصالات والصحة والاشغال العامة والتربية الى حد ما، فيما توزعت الحقائق الاخرى على فئة البرونزية علما ان لا تمييز بين وزير وآخر على طاولة الحكومة سواء كان وزير دولة او من يتولى المال التي تبين انها تشكل أمّ الوزارات، لاسيما ان توقيع صاحبها لا يفارق تسعين في المئة من المراسيم والقرارات في مجلس الوزراء، او بالاحرى في كل ما يتعلق بالصرف والانفاق. من هنا، كثر الحديث عن التوقيع الثالث للشعبة، علما ان القائمين على الطائفة يقولون ان المسألة ميثاقية ومن حقها ان تشارك في القرار، وفي جعبتهم جملة من الحجج التي ترجع الى محاضر الطائف لكنها لم توثق رسميا في الوثيقة الدستورية. بعد الطائف جرى التمييز بين الطوائف،

حيث حرمت مذاهب من تولي رزمة من الحقائق الدسمة. ولا يزال كثر يتذكرون كيف تسلم كمال جنبلاط حقيبة الداخلية وبرع في ادارتها، كذلك مجيد ارسلان الذي تولى الدفاع مرات عدة. "الامن العام" تضيء على هذه المعضلة مع النائب الدكتور البر منصور الذي دخل البرلمان في دورة 1972 وواكب ولادة اكثر من حكومة، كما تسلم حقيبة الدفاع في اول حكومة بعد الطائف وهو من الطائفة الكاثوليكية التي لم تعد شخصياتها تتسلم حقائق من هذا المستوى، فيما يدافع عضو كتلة التنمية والتحرير النائب ايوب حميد عن الاسباب والمشروعية التي تدفع امل وحزب الله الى التمسك بحقيبة المال، ليس ما باب التحدي لأي جهة بل من زاوية مشاركة هذا المكون في القرار.

توزيع المنافع وتشويه عملية تطبيق النظام الديمقراطي الذي اتفقنا عليه في الطائف والتوجه نحو الغاء الطائفية وتطبيق الوطنية الحقيقية. ما يحصل هو العكس حيث يتم التوجه الى فيديريالية طائفية. ما يحصل هو عيب لا اكثر ولا اقل. تاريخيا لم نأت على مثل عملية هذا التوزيع الحاصل للحقائق.

■ ترفض حصر حقائق الداخلية والدفاع والمال والخارجية بابع طوائف؟
□ طبعاً ارفض هذا الطرح بالكامل لانه مخالف للدستور.

■ تسلمت حقيبة الدفاع بعد الطائف ولم يكن موضوع الحقائق السيادية مطروحا؟
□ جرى تسلمي اياها بحسب امكانات القيام بالمهمة المطلوبة لتحقيق المصلحة العامة في هذه الحقيبة. لا بد من الاشارة الى ان افضل من مر في تاريخ وزراء لبنان وتسلم الداخلية كان كمال جنبلاط، وهو من اهم الوزراء على الاطلاق، اضافة الى وزراء تسلموا المال من امثال الياس سابا في حكومة الرئيس عمر كرامي في العام 2004 وسواهما. من غير المنطق تطبيق مبدأ احتكار الحقائق لعدد من الوزارات. في الظرف السياسي الذي نحن فيه انا ضد ان يقال ان وزارة المال هي للشعبة فقط، لكن في الوضع السياسي الراهن الذي نعيشه اليوم والهجوم الاسرائيلي لتسعير الصراع السني - الشيعي في المنطقة ومهاجمة المقاومة وحزب الله انا اختلف مطلب المداورة في هذا التوقيت وهو في غير محله. اكرر انني سياسيا مع ابقاء وزارة المال مع شخصية شيعية لاسيما في ظل العقوبات التي تنفذها وزارة الخزانة الاميركية ضد شخصيات لبنانية من سياسيين ورجال اعمال بتهمة ان علاقات تربطهم مع الحزب.

■ لكنك ترفض تثبيت عرف تسلم شيعي لهذه الحقيبة؟
الاولى؟

□ لا اعتبر هذا الامر عرفا يستمر، والا من يعمل على تثبيته يسعى الى تحقيق فيديريالية طائفية في البلد وليس من اجل تطبيق اتفاق الطائف. طرح المداورة اليوم لم يكن له لزوم، والمطلوب تأمين توافق لتجاوز الازمة الاقتصادية والمالية المخيفة في ظل الانهيار بحيث يتقاتل الافرقاء على كيفية توزيع الحصص الطائفية في الوقت الراهن. في ظل الصراع الدائر في المنطقة والهجمة الاميركية لدعم المخطط الاسرائيلي فيها، انا مع الغاء مطلب المداورة اليوم.

■ هل تؤيد المداورة عند موظفي الفئة الاولى؟



النائب الدكتور البر منصور.

مع المداورة في
وظائف الفئة الاولى
وهذا منصوص عليه
في الدستور

□ هذا منصوص عليه في الدستور في كل المواقع الادارية والعسكرية، فلماذا التطبيق حكر لطائفة ما؟ من الافضل والاصح التوجه نحو دولة وطنية، ومن غير المنطق التسليم الاستمرار في هذه الطريق التي لن تؤدي الا الى الخراب والقتال وفتح المجال امام الخارج، اضافة الى استغلال الداخل والسرقة والنهب وتحقيق المنافع والتستر بالطائف.

■ ألم يتم التطرق في محاضر الطائف الى حصر حقيبة المال بالشعبة؟
□ لم يطرح هذا الموضوع امامي في تلك النقاشات والمحاضر. اذا تم طرحه من البعض، فانه لم يأخذ المساحة الكبيرة من البحث اطلاقاً.

■ كيف تتلقى عبارة التوقيع الشيعي الثالث؟

□ لا يوجد توقيع شيعي ثالث. كل وزير يملك توقيعاً للقيام بمهامه وانا ارفض اخذ الامور من زاوية التوقيع الثالث. لكل من رئيسي الجمهورية والحكومة توقيعهما والوزير ايضا. لا يمشي المرسوم من دون توقيع الوزير. في رأيي،



النائب ايوب حميد.

□ عندما يكون الحديث عن نشر وثائق الطائف او حواراته، يكون ثمة رد بما معناه وبين قوسين، ان هناك فضائح ستنتج من نشر هذه المحاضر في تلك المرحلة. هناك نقاشات لا يستساغ نشرها او سماعها، وهذا على ذمة الراوي.

حوار البعض قضية وزارة المال الى لغم داخلي

يمكن الحديث عنها في هذا الاتجاه، لكن في الواقع ان هذا الامر قد يحتاج الى نوع من التفاهات تؤكد وفق النصوص ولا تبقى في مجال الاعراف. نحن اليوم نتحدث عن موضوع محدد له علاقة بالمشاركة الحقيقية ولا يتدرب احد بأن هناك عودة الى نغمة المثالته. لقد رفضنا المثالته والثنائيات قبل ان يطرأ هذا الموضوع. قناعا ان جميع مكونات لبنان يجب ان تشارك في رسم سياسته للحفاظ على واقعه وديمومته واستقراره ونموه.

■ تطالبون الرئيس حسين الحسيني بنشر محاضر الطائف لتبيان حقيقة وزارة المال؟

□ لا تواصل مع الرئيس الحسيني اليوم في هذا الموضوع، لكن طلب منه اكثر من مرة ان يشهد او يفصح او ان ينشر هذه الوثائق، علما انها موجودة لدى الجانب الجزائري والسعودي والسوري وربما ستبقى مجرد طلاس حتى اشعار آخر.

■ انتم من نشر هذه المحاضر؟

وزراء المال من الطائف الى اليوم

تسلم الشيعي علي الخليل حقيبة المال عام 1989 في اول حكومة بعد الطائف برئاسة الرئيس سليم الحص، ثم في الحكومة الثانية عام 1990 برئاسة الرئيس عمر كرامي، تلاه الشيعي اسعد دياب في حكومة الرئيس رشيد الصلح عام 1992. عند وصول الرئيس رفيق الحريري الى السرايا الحكومية في العام 1992 كان هو الوزير الاصيل في هذه الحقيبة وفؤاد السنيورة وزيرا للشؤون المالية واستمر الى العام 1998. ثم تسلم الماروني جورج قرقم هذه الحقيبة في حكومة الرئيس سليم الحص عام 1998. عند عودة الرئيس الحريري الى الحكم تولاه السنيورة عامي 2000 و2003. في حكومة كرامي عام 2004 كانت من نصيب الارثوذكسي الياس سابا. في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2005 تولاه الماروني دميانوس قطار. مع حكومة السنيورة تسلمها الماروني جهاد ازعور عام 2005، وفي حكومته الثانية عام 2008 تولاه السنّي محمد شطح. في حكومة الرئيس سعد الحريري عام 2009 آلت الى السنّي ريا الحسن. عندما عاد ميقاتي الى السرايا عام 2011 تسلم الحقيبة السنّي محمد الصفدي. منذ العام 2014 بقيت في يد الشيعي علي حسن خليل في ثلاث حكومات واحدة عام 2014 برئاسة الرئيس تمام سلام واثنان برئاسة الحريري عامي 2016 و2019، ليتسلمها من بعده الشيعي غازي وزني في حكومة الرئيس حسان دياب عام 2020 المستقيلة حاليا.

ولم يتم انشاء مجلس للشيوخ. لو طبقنا الطائف لما وصلنا اليوم الى الكثير من هذه المشكلات التي نعيشها، ولم يتم وباللاسف وضع خطة بناء لدولة وطنية بل على العكس تم توجه نحو دولة فيدرالية الطوائف وقد ذبحوا الطائف.

□ لا يناقش الموضوع من خلال قذف الاتهامات على الاخرين وعمل البعض على تبرئة انفسهم. من حيث المبدأ، نحن في مقدم من يدعو الى المشاركة الحقيقية على الصعيد الوطني. ما يتعلق بالسلطين الاجرائية والتنفيذية يجب ان يكون هناك مشاركة لمكوّن من دون ان ادخل في العدد ولا في الانتشار ولا في المقومات والكفايات، لكن هذه الموضوع يتعلق بمشاركة هذا الطيف وهو في اساس تكوين لبنان. علما ان فريقنا يبقى من اشد المطالبين بقيام الدولة المدنية.

■ تستندون الى محاضر الطائف في خصوص وزارة المال. ثمة نواب يقولون انه تمت مناقشة هذا الامر واخرون ينفون؟ □ هذا الكلام مردود، ومن المؤسف ان حوارات الطائف ومناقشاته لم تنشر. ما يدل على هذا الموضوع هو ان مناقشة حقيقية حصلت في هذا الموضوع لكنها لم تسجل، ومنها ما دار حيال وزارة المال. لم يتم على سبيل المثال وضع قانون يرعى اعمال مجلس الوزراء. عندما يتم الكلام عن صلاحيات رئيس الجمهورية في بعض المواضيع، هناك ايضا كلام عن انتقاص مشاركة الرئاسة الاولى في كثير من القضايا على اساس ان للوزير حقا ما يتعارض مع حق رئيس الجمهورية. ثمة امور عدة

اكثر من نصف قرن كيف تنظر الى تأليف الحكومات الاخيرة؟ □ لم يتم احترام الطائف ولم تطبق مندرجاته مثل اطلاق الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية، ولم نصل الى قانون انتخاب خارج القيد الطائفي،

الطوائف على هذا المستوى في المناصب، علما ان هناك اعرافا باتت اقوى مما يرد في الدستور. الموضوع ليس بهذه الخفة من خلال حرف الانظار عن حقيقة مكنوناتهم وما يضمرون في انفسهم.

■ الى ماذا يعود تمسك امل وحزب الله بحقيبة المال؟ □ الموضوع ببساطة انه درجنا بعد اتفاق الطائف ان شغل هذه المسؤولية وزراء عدة من الطائفة الاسلامية الشيعية. في مرحلة لاحقة، ولظروف لها علاقة بالشريك انذاك في الواقع اللبناني الاخوة في سوريا، كان هناك نوع من تسهيل لما يمكن ان يتم على المستوى الاقتصادي. لذلك كان هناك تساهل من هذه الزاوية على اعتبار ان ثمة من ينقذ الواقع المالي والاقتصادي من ايام الرئيس الراحل رفيق الحريري. اذا عدنا بالذاكرة الى الحكومة، تولى الحريري وزارة المال وفؤاد السنيورة الشؤون المالية، وكان هذا الاخراج من توقيع الشهيد الحريري الاب رحمه الله. نحن لسنا المعرقلين ولا نريد للمبادرة الفرنسية الا النجاح. غيرنا هو المسؤول وترمي علينا هذه التهم التي نحن براء منها.

■ البعض يتهم فريقكم السياسي بالهرطقة من خلال تمسككم بهذه الحقيبة وتسجيلها باسم طائفة؟

◀ الحديث عن التوقيع الثالث حجة غير مقنعة وليس لها ضرورة. هذا توجه نحو فيدرالية طوائف وليس نحو بناء دولة وطنية.

■ بعد تجربتك في تأليف الحكومة منذ

حميد: نتمسك بالمال ولا نسعى الى المثالته

■ كيف رأيت طرح المداورة في الحقايب عند تأليف الرئيس اديب حكومته؟ □ تعاطى البعض مع حقيبة المال من باب الالتفاف على المبادرة الفرنسية الذي لم يطرح المداورة في الاصل. جرى العمل على تحويل هذه الحقيبة الى لغم داخلي في موضوع المداورة. يجب ان لا يكون هناك استغناء للناس. على سبيل المثال، ومع كل الاحترام والتقدير على مستوى المواقع المتقدمة للدولة، ليس هناك من نص يتعلق بطائفة فخامة رئيس الجمهورية ولا رئيسي مجلسي النواب والوزراء، كذلك المواقع الموجودة على مستوى الادارة التنفيذية بدءا من قيادة الجيش او حاكمية البنك المركزي ومجلس القضاء الاعلى ومجلس الائمة والاعمار وغيرها من المواقع المتقدمة. هذا اذا لم اتطرق الى القطاع الخاص وموضوع نقابات المهن الحرة والنخب الموجودة فيها، لاقول انه ليس هناك من اي نص يتعلق بموضوع طائفية اي من هذه المواقع. لذلك عندما يكون الحديث عن المداورة اعتقد في رأيي المتواضع انها يجب ان تشمل كل هذه المواقع على مستوى الدولة.

■ تقصد حتى ارفع المناصب في الدولة؟ □ حتى المواقع الكبرى. انا اسأل هل هناك تطويب دستوري لطائفة من